

AFRICAN UNION

الاتحاد الأفريقي



UNION AFRICAINE

UNIÃO AFRICANA

P. O. Box 3243, Addis Ababa, ETHIOPIA Tel.: (251-11) 5182402 Fax: (251-11) 5182400
Website: www.au.int

المجلس التنفيذي

الدورة العادية الخامسة والعشرون

ملايو، غينيا الاستوائية، 20-24 يونيو 2014

الأصل: إنجليزي

EX.CL/835 (XXV)

تقرير الدورة العادية الثالثة للوزراء المسؤولين عن

تتمية الموارد المعدنية، مابوتو، موزمبيق،

13 - 17 ديسمبر 2013

AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي



TI 11342
UNION AFRICAINE
UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone 517 700 Fax: +251-1-517844

مؤتمر الاتحاد الأفريقي للوزراء
المسؤولين عن تنمية الموارد المعدنية
الدورة العادية الثالثة
مابوتو، موزمبيق، 13 - 17 ديسمبر 2013

الأصل: إنجليزي

AU/DTI/CAMMRD-3/ RPT/MIN

تقرير الوزراء
مابوتو، موزمبيق، 16 - 17 ديسمبر 2013

تقرير الوزراء

مابوتو، موزمبيق، 16 - 17 ديسمبر 2013

مقدمة:

1. انعقدت الدورة العادية الثالثة لمؤتمر الاتحاد الأفريقي للوزراء المسؤولين عن تنمية الموارد المعدنية على مستوى الوزراء يومي 16 و 17 ديسمبر 2013، في مركز جواكيم شيسانو الدولي للمؤتمرات في مابوتو، موزمبيق. تحت موضوع "تعزيز رؤية التعدين لأفريقيا من أجل نهضة أفريقية: نحو ملكية أوسع". ترأست الاجتماع السيدة إسبرينسا بياس، وزيرة الموارد المعدنية في موزمبيق.

الحضور:

2. حضرت الاجتماع الدول الأعضاء التالية: الجزائر، أنجولا، الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية، بوروندي، تشاد، الكونغو، جمهورية الكونغو الديمقراطية، إرتريا، إثيوبيا، غانا، كينيا، ليسوتو، ليبيا، ملاوي، مالي، موزمبيق، نيجيريا، رواندا، السنغال، جنوب أفريقيا، السودان، سوازيلاند، تنزانيا، توجو، زامبيا وزيمبابوي.

3. شاركت في الاجتماع المجموعات الاقتصادية الإقليمية، المنظمات الشريكة، الدول غير الأفريقية والمنظمات غير الحكومية التالية: السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي، المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي، وكالة التخطيط والتنسيق للنيباد، البنك الأفريقي للتنمية، لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، أستراليا، كندا، شبكة العالم الثالث للإقليم الأفريقي، العمل التضامني، مركز المعادن في الجنوب الأفريقي وشرق أفريقيا، الاتحاد الوطني لعمال المعادن، منظمة بناء قدرات المجموعات من أجل التنمية، توسكون، الوكالة الألمانية للتعاون الدولي، وفد من الاتحاد الأوروبي، مجلس

علوم الأراضي، ائتلاف "انشر ما تدفع ثمنه"، التعدين الدولي من أجل التنمية، المؤسسة الأفريقية لبناء القدرات، رابطة غرف التجارة والصناعة الأفريقية. وقائمة المشاركين الكاملة مرفقة كالملاحق 1.

المداولات:

البند 1 من جدول الأعمال: مراسم الافتتاح:

• كلمة الترحيب لوزير المعادن في جمهورية موزمبيق

4. أعربت السيدة إسبيرانسا، وزيرة الموارد المعدنية في موزمبيق، عن امتنانها للمنظمين لاختيارهم موزمبيق لاستضافة هذا المؤتمر. ثم رحبت بجميع المشاركين، معربة عن فناعتها بأن نتائج المؤتمر ستكون مفيدة للقارة ولشعوبها معا. وأوردت مثال موزمبيق التي تنهض بتميتها الاجتماعية والاقتصادية من خلال معاملة الاستخراج المعدني معاملتها لقطاعات أخرى مثل السياحة والزراعة وتنمية الموارد البشرية، مضيفة أن نجاح هذا المشروع مرهون بتبني إستراتيجيات واضحة في مجال الحكم الرشيد وتحسين الشفافية في إدارة الموارد المعدنية من أجل حماية المجموعات المحلية وتوزيع الأرباح على نحو عادل. وأضاف أن موزمبيق تبدي ارتياحها بإطلاق المركز الأفريقي لتنمية الموارد المعدنية، الذي سيكون مركز تميز يقوم بتنسيق جهود تنفيذ رؤية التعدين. وأبلغت الاجتماع أن موزمبيق أصبحت في 2012 عضوا في منظمة شفافية الصناعات الاستخراجية. وفي الختام، أعربت عن شكرها لجميع الذين ساهموا في تسهيل استضافة هذا المؤتمر وأعلنت افتتاح أعمال الدورة الثالثة للوزراء المسؤولين عن تنمية الموارد المعدنية.

• **كلمة الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية**

5. أكد الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الدكتور كوخيسا كيتوبي، أن على أفريقيا أن تحول لعنة الموارد المعدنية إلى عائدات ومكاسب إيجابية لشعوبها، للانتقال نحو قدرات إنتاجية تحويلية مبنية على المجالات الرئيسية الثلاثة: الموارد الضريبية والطبيعية، قدرات تنظيم الأعمال والروابط الإنتاجية، مشيراً إلى الحاجة إلى سياسات مقصودة تشجع إضافة القيمة إلى الموارد المعدنية الخام وحالات التآزر/الروابط بين قطاع التعدين وبقية قطاعات الاقتصاد. دعا الأمين العام الدول الأعضاء إلى تخصيص نسبة مئوية معينة من الثروات المعدنية للتنمية المستدامة للبلدان والقارة ككل. ونظراً لأن الموارد ليست متجددة، حث الدول الأعضاء على إعطاء الأولوية لإستراتيجيات توفر فرص العمل وسبل العيش المستدامة لشعوبها.

6. وأوصى بضرورة سعى أفريقيا إلى تطوير الشفافية والمساءلة والحد من آثار الممارسات السيئة والتلاعب بالسلع الأساسية أو قطاع الصناعة الاستخراجية، بما في ذلك نقل التسعير التحويلي، التهرب من الضرائب، الجرائم وغير ذلك من الأنشطة غير المشروعة. ودعا إلى وضع آليات وطنية، إقليمية وقارية لتبادل المعلومات حول الموارد، توفر بيانات موثوق بها حول استغلال الموارد المعدنية كما هو منصوص عليه بوضوح في رؤية التعدين لأفريقيا. في الختام، تعهد الأمين العام بأن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سوف يظل ملتزماً التزاماً كاملاً بالعمل والتعاون مع الدول الأعضاء والقارة في السعي إلى تطوير التنمية المستدامة، والحد من الفقر ودعم النهضة الأفريقية.

• **كلمة مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي**

7. في الكلمة التي ألقته نيابة عن مدير برنامج الأمم المتحدة للإقليم الأفريقي، السيد عبد الله مار جبي، استهلّت المنسقة المقيمة للأمم المتحدة وممثلة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في موزمبيق، السيدة جينيفر توبينج، كلمتها بتوجيه الشكر إلى حكومة موزمبيق على

القيادة التي أبدتها في تنظيم هذا الحدث. بعد أن ذُكرت بجميع الفرص والتحديات للتنمية البشرية والتنمية المستدامة فيما يتصل بالصناعات الاستخراجية، أوضحت السيدة توبينج أن توظيف الصناعات الاستخراجية لتطوير التنمية البشرية أصبح أولوية قصوى لشركات الأمم المتحدة في أفريقيا. ومن ثمّ قدمت عرضاً موجزاً للنهج الشامل الذي تتبّعه الأمم المتحدة في هذا القطاع الذي يشمل مسائل مثل الصحة والآثار الصحية، بُعد نوع الجنس وحقوق الإنسان، وكذلك الجوانب الاقتصادية والبيئية التي ينبغي أخذها في الاعتبار في تنمية الصناعات الاستخراجية. عند ذلك، انتقلت لتوضّح بإيجاز الدعم الذي تقدمه حالياً الأمم المتحدة، وعلى وجه الخصوص برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في هذا القطاع على الصعيدين الإقليمي والوطني معاً، وما يتم التماسه لتحقيق حالات تآزر قوية مع مختلف الشركاء: سواء كان البنك الأفريقي للتنمية، لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، مفوضية الاتحاد الأفريقي، السلطات الوطنية والإقليمية المختصة، الشركاء الإنمائيين، منظمات المجتمع المدني أو القطاع الخاص.

8. ذكرت أيضاً أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قد أطلق مؤخراً برنامجاً حول توظيف الصناعات الاستخراجية من أجل التنمية البشرية في أفريقيا جنوب الصحراء، برنامجاً يسعى إلى سد احتياجات بناء القدرات في مسائل وضع السياسة، الحكم، المساءلة والشفافية في الصناعات الاستخراجية. سيسمح هذا المشروع خصيصاً بتسهيل تنفيذ رؤية التعدين لأفريقيا التي اعتمدها الاتحاد الأفريقي، بما في ذلك إنشاء المركز الأفريقي لتنمية الموارد المعدنية. سيكون للمركز أيضاً مرفق للاستجابة السريعة وصندوق لتقديم الدعم المحفّز وتكملة الجهود الوطنية لتطوير الصلة بين التنمية البشرية والصناعات الاستخراجية. وفيما يتعلق بالمركز الأفريقي لتنمية الموارد المعدنية على وجه الخصوص، صرحت السيدة توبينج بأن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مسرور وفخور بأن يُشترك في مثل هذا المجهود الهام الذي قد يرسم جزءاً من ملامح مستقبل أفريقيا. واختتمت مداخلتها بالقول بأن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سيقدم لحكومة موزمبيق دعماً خاصاً في المجال

الفني وفي تقديم المشورة في مجال السياسة وذلك للمساعدة في وضع رؤية التعدين القطرية وخطة عملها.

• كلمة ممثل مجموعة البنك الأفريقي للتنمية في موزمبيق

9. أبلغ الدكتور جوزيف ريبيرو، الممثل المقيم لمجموعة البنك الإفريقي للتنمية في موزمبيق الاجتماع بأن الموارد الطبيعية تعتبر ضمن العناصر الأساسية للاستراتيجية العشرية التي اعتمدها البنك مؤخرا والتي ترسم نهج البنك في تحقيق النمو الشامل ودعم التحول إلى النمو الأخضر في أفريقيا. وشدد على قدرة قطاع التعدين على أن يكون بمثابة نقطة انطلاق لتنمية القارة، مؤكدا أن القطاع يمكن أن يولد ما يصل إلى 30 مليار دولار سنويا بحلول عام 2030.

10. استشهد بعدد من المبادرات العالمية التي قال إنه يجب تسخيرها بما في ذلك التزامات الإبلاغ الإلزامي للشركات الاستخراجية المستمدة من التشريعات الحديثة للاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، ومبادرة الشفافية الجديدة في المعايير وغير ذلك. وأضاف أنه إذا أرادت أفريقيا الاستفادة من هذه المبادرات العالمية، يجب أن يكون للدول الأعضاء صوت قوي فيها على أن يكون لها رؤية محلية مثل رؤية التعدين الأفريقية التي هي ملك للبلدان الأفريقية وتدعمها المؤسسات الأفريقية.

11. أكد الدكتور ريبيرو التزام البنك كشريك منفذ للمركز الأفريقي لتنمية المعادن بتقديم المشورة في الوقت الحقيقي من أجل تحسين إدارة سلسلة القيمة الكاملة للموارد الطبيعية. وأضاف أن ذلك قد تجلى في قرار الدكتور رونالد كابيروكا إنشاء مركز أفريقي للموارد الطبيعية في البنك لتقديم الخدمات الاستشارية المنسقة والمساعدة الفنية والتدريب والدعوة والمعرفة للدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية في مجال إدارة الموارد الطبيعية وعمل المرافق التي يستضيفها البنك مثل المرفق الأفريقي للدعم القانوني

بالفعل مع المركز الأفريقي لتنمية المعادن وخاصة في بناء القدرات البشرية والمؤسسية لتقييم الأطر القانونية والعقود ومفاوضات منح الامتياز. وهنا الرئيس المنتهية ولايته وأشاد بالرئيس المبتدئة ولايته.

• كلمة الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا

12. أشارت السيدة فاطمة دينتون، في كلمتها الافتتاحية، إلى أن أفريقيا أصبحت ذات اقتصاد صاعد حيث إن سبعة من أصل عشرة اقتصاديات سريعة النمو توجد في أفريقيا، وأن القارة تضم ثلاثة أرباع إمدادات البلاتينيوم، ونصف الماس والكروم. وتفخر أفريقيا بمخزونات هائلة من المعادن الأخرى مثل النحاس والفحم الحجري والذهب واليورانيوم، وينتج ما يفوق ثلاثين بلدا كميات متزايدة من النفط والغاز. وبفضل هذه الثروات التي حبتها الطبيعة لها، أصبحت أفريقيا تحتل مكانة استراتيجية وتجني فوائد يمكن استخدامها للقضاء على الفقر وتحسين ظروف المعيشة للأفريقيين.

13. أشارت السيدة دينتون إلى أنه بينما توفرت لأفريقيا هذه المخزونات المعدنية، فإن التحدي يكمن في تحسين هياكل الإدارة، الأمر الذي يخول المجتمعات الحائزة لهذه المعادن الحق في طلب وانتظار المزيد من الثروة المعدنية. ومن خلال تنفيذ رؤية التعدين لأفريقيا، يُتوقع أن تنتقل القارة إلى مزيد من الازدهار يجني فوائده الأفريقيون، وفي وفورات في المحروقات وحفز قطاعات إنتاجية مثل الزراعة، بالإضافة إلى تحقيق القدر الأمثل من إمكانات النمو الصناعي والتنمية. وتحتاج أفريقيا إلى التحول من مُصدّر صاف للمواد الأولية إلى قارة تتبنى سلاسل القيمة المضافة وتستخدم، بالتالي، المواد الأولية كأساس لدفع النمو الصناعي وتقوم بتوفير فرص العمل لمواطنيها.

14. بالإضافة إلى ذلك، لاحظت السيدة دينتون أنه من المهم أن تستفيد أفريقيا من الشراكات القائمة بالفعل مع المجتمعات المحلية وتوفر لها المهارات الضرورية للقيام بأنشطة جديدة

في مجال التعدين الحرفي والتعدين على نطاق ضيق. كما تدعو الضرورة إلى توسيع نطاق مفهوم المضمون المحلي ليتعدى فرص العمل ويشمل الحقوق أيضا.

15. في ختام كلمتها، أفادت السيدة دينتون بأن الضرورة تدعو إلى التصدي للتحديات التي تواجه قطاع التعدين والمتصلة، من جملة أمور أخرى، بالتهرب من الضرائب والتسعير التحيلي. لذا، حثت البلدان الأفريقية على إعداد نظم مترية قوية وقادرة على تتبع ورصد التقدم. وفي هذا الصدد، يمكن اللجوء إلى الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران.

• كلمة الرئيس المنتهية ولايته، وزير المعادن لإثيوبيا

16. في كلمته، أعرب الدكتور توليسا ساجا، وزير المعادن لجمهورية إثيوبيا الاتحادية الديمقراطية، عن امتنانه لأعضاء هيئة مكتب الدورة الثانية لمؤتمر الوزراء وكبار المسؤولين المعنيين بالموارد المعدنية والشركاء في التنفيذ للدعم الذي قدموه لتحقيق أهداف رؤية التعدين لأفريقيا خلال ولايته كرئيس لهيئة المكتب. وأشار إلى اعتماد رؤية التعدين لأفريقيا من قبل رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي خلال مؤتمريهم المنعقد في أديس ابابا، إثيوبيا، في 2009، بغية التصدي للتحديات التي تواجه أفريقيا في قطاع التعدين.

17. أبلغ وزير المعادن الإثيوبي الاجتماع بأنه، في إطار عملية تنفيذ رؤية التعدين لأفريقيا، اعتمدت خطة العمل الدورة الثانية لمؤتمر الاتحاد الأفريقي للوزراء المسؤولين عن تنمية الموارد المعدنية، المنعقدة في أديس أبابا، في 2011، وأجازت لهذا الغرض الاقتراح المتعلق بإنشاء مركز أفريقي لتنمية الموارد المعدنية للترويج لرؤية التعدين لأفريقيا وتنسيقها من خلال تقديم الدعم في مجال السياسة للبلدان الأفريقية لتمكينها من تحقيق الأرباح من ثروتها المعدنية.

18. اختتم الوزير كلمته بالقول بأن مفوضية الاتحاد الأفريقي، بالتعاون مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، والبنك الأفريقي للتنمية، وضعت خطة أعمال لإنشاء المركز بغية

دعم وتنسيق أنشطة تنفيذ خطة رؤية التعدين لأفريقيا. وتمنى لهيئة المكتب الجديدة النجاح مؤكدا لها تقديم ما تحتاج إليه من الدعم.

• كلمة مفوَّضة التجارة والصناعة لمفوضية الاتحاد الأفريقي

19. استهلت سعادة السيدة فاطمة حرم أسيل، مفوَّضة التجارة والصناعة للاتحاد الأفريقي، كلمتها بنقل تحيات سعادة الدكتورة نكوسازانا دلاميني زوما، رئيسة مفوضية الاتحاد الأفريقي، إلى الحاضرين، وأعربت عن ارتياحها لتنظيم الدورة العادية الثالثة لمؤتمر الوزراء المسؤولين عن تنمية الموارد المعدنية، وهي ثالث دورة تُعقد منذ سنة 2008. وتقدمت بالشكر إلى حكومة وشعب موزنبيق للتفضل بقبول استضافة هذا المؤتمر. وأشارت إلى أن موضوع: "تعزيز رؤية التعدين لأفريقيا من أجل نهضة أفريقيا: نحو ملكية أوسع"، يتمشى مع روح الذكرى الخمسين لتأسيس منظمة الوحدة الأفريقية/الاتحاد الأفريقي حول روح الوحدة الأفريقية الشاملة والنهضة لأفريقيا، مضيفة أن مداوات هذه الدورة الثالثة ينبغي أن تستند إلى تعهد رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي بالتحكم في ملكية ثرواتنا ومواردنا الطبيعية واستغلالها وتنميتها، من خلال إضافة القيمة إليها، باعتبار ذلك أساسا للتصنيع. في هذا السياق، اعتمدت قممًا للاتحاد الأفريقي المنعقدتان في يناير 2009 و2012 رؤية التعدين لأفريقيا وخطة عملها وأجازتهما باعتبارهما إطارا قاريا للموارد المعدنية في أفريقيا. وأصبحت القضية المطروحة بالحاح تتمثل في تنفيذها الفعلي، ومن ثم التوصية بإنشاء المركز الأفريقي لتنمية الموارد المعدنية وخطة أعماله.

20. واصلت كلمتها مذكّرة بأن توفر الاحتياطيات النفطية والذهب والكروم والاكشافات الجديدة من الموارد المعدنية في أفريقيا تنتشر عبر أنحاء القارة وإمكانية تحويلها إلى طاقة وقطب جيوسياسي ساخن. ورغم كل ذلك، فإن الشعوب الأفريقية مازالت تنتظر تجسيم تلك المنافع. ولم تشهد مجالات الصحة والتعليم والتغذية والعمالة تحسُّنا يُذكر. وبينما شددت على الطابع المتفجر لتعمق الهوة، فإنها أشارت أيضا إلى بعض المظاهر الإيجابية حيث

إن بعض الحكومات تتعلم من خبرات الآخرين، وتنشئ شركات تعدين تملكها هذه الحكومات، وتطلق مشاريع تتشارك فيها مع شركات خاصة، وتنتشر تفاصيل العقود على الانترنت، مما يزيد في شفافيتها وتحد من الفساد على كل المستويات. وفي إشارة إلى مقولة كوفي أنان المشهورة "الإنصاف في الصناعات الاستخراجية"، وأن أفريقيا تخسر جراء التدفقات المالية غير المشروعة ضعف ما تتلقاه من المساعدات الدولية، سجلت بارتياح أن أولويتين من مجموع الأولويات الثلاث التي حددتها رئاسة مجموعة الثمانية تتمثلان في احترام قوانين الضرائب والشفافية. وأعربت عن امتنانها للمجموعات الاقتصادية الإقليمية، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، والبنك الأفريقي للتنمية، وسائر الشركاء والأطراف المعنية التي تدعم الاتحاد الأفريقي لدفع عجلة أجندة الموارد المعدنية والمركز الأفريقي لتنمية الموارد المعدنية.

21. وفي الختام، شددت على أن نجاح أفريقيا سوف يقيّم بالطريقة التي يترجم بها، عبر القيادات، الشفافية والمساءلة وثرواتها إلى منافع ينعم بها المواطن الأفريقي. لقد آن الأوان لاستخدام عائدات الموارد المعدنية لتحسين رفاهية الشعوب الأفريقية. وأعربت عن أملها في أن يشكل هذا المؤتمر دعوة لليقظة يتلقاها جميع صناع القرار لضرورة إعداد سياسات فعالة وعادلة ولاتخاذ قرارات صحيحة سوف تظل خالدة في ذاكرة الأجيال الحالية والقادمة.

البند 2 من جدول الأعمال: انتخاب هيئة المكتب

22. تم اعتماد هيئة المكتب الموصي بها على النحو التالي:

- الرئيس : موزنبيق (جنوب أفريقيا).
- النائب الأول للرئيس : تشاد (وسط أفريقيا)
- النائب الثاني للرئيس : غانا (غرب أفريقيا)
- النائب الثالث للرئيس : الجزائر (شمال أفريقيا)

• المقرر : أثيوبيا (شرق أفريقيا)

البند 3 من جدول الأعمال: اعتماد جدول الأعمال وتنظيم العمل

23. تم بحث واعتماد جدول الأعمال وبرنامج العمل بالصيغة التي اقترحتها المفوضية وهما مرفقان كالملحق 2.

البند 4 من جدول الأعمال: حلقة نقاش حول الموضوع

24. كان جدول الأعمال في شكل حلقة نقاش تولت تنسيقها معالي السيدة إيسبيرانسا بياس، وزيرة التعدين لموزنبيق. وضمت كلا من السيد سينديزو نديما إنغوينيا، الأمين العام للكوميسا (السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي)، سعادة الدكتور إبراهيم، المدير التنفيذي لوكالة النيباد، ممثل الوكالة الكندية للتنمية الدولية، وسعادة السيد بوناكار ج. ديال، سفير مالي في أديس أبابا، سعادة السيد بينجامان آربي، المدير التنفيذي للجنة المعادن بوزارة التعدين بغانا، معالي السيدة سوزان شابانغو، وزيرة التعدين بجنوب أفريقيا، وسعادة السيدة فاطمة حرم أصيل، مفوضة التجارة والصناعة في مفوضية الاتحاد الأفريقي.

25. سلط المشاركون في حلقة النقاش الضوء على التالي:

أ) كان من المفهوم أن إثراء الموارد المعدنية وإضافة القيمة إليها، رغم أهميتهما بالنسبة لتحقيق رؤية التعدين لأفريقيا، فإنها لا تعالج وحدها مسائل التحول الهيكلي للاقتصاديات الأفريقية. ومع ذلك، فالعكس صحيح، إذ أن التحول الهيكلي سوف يعزز زيادة القيمة والإثراء.

- ب) ينبغي إعطاء رؤية التعدين لأفريقيا صبغة إقليمية مع تخصيص أدوار محددة فيها للمجموعات الاقتصادية الإقليمية، على سبيل المثال، مسائل بناء القدرات والتنمية
- ج) هناك قدرة فنية محدودة للتفاوض حول العقود على مستويات متعددة، ومن ثم تدعو الضرورة إلى إنشاء فريق فني على الصعيد الإقليمي للمساعدة في التفاوض حول العقود التي لن تتأثر بالسياسة القطرية المؤثرة في عقود التعدين.
- د) تدعو الضرورة إلى إنشاء مكتبة قارية أو إقليمية لوضع الخرائط الجغرافية أو مركز يكون بمثابة قاعدة بيانات بخصوص المعلومات والخبراء في هذا الحقل، وذلك لضمان ملكية العملية حيث إن وضع الخرائط من قبل جهات أجنبية سيحد من الملكية.
- هـ) يمكن إنشاء فريق قاري أو إقليمي للمساعدة الضريبية بغية تقديم المشورة للحكومات بشأن آثار أطر السياسة الضريبية في إثراء الموارد المعدنية الأفريقية.
- و) لا يمكن صياغة المضمون المحلي إلا بإعداد سياسات مقصودة تفرض إسهام المجتمعات المحلية في صناعات التعدين وبالتالي في الاقتصاد برمته.
- ز) تمثل الموارد المعدنية في مالي 7% من إجمالي الناتج المحلي و70% من عائدات التصدير (200 مليار فرنك سيفا)، ويهدف رفع مستوى الملكية والإثراء، شرعت الحكومة في تنفيذ برنامج تلتزم بموجبه شركات التعدين، بالتعاون مع الحكومة، بالاستثمار والإسهام في تطوير البنية التحتية، مثل تحسين وضع الطرق والقطاع الصحي وحماية البيئة.
- ح) يمكن أيضا تعلم بعض أفضل الممارسات في مجال الملكية من أنغولا التي أعدت إطارا شاملا في مجالي القوانين والسياسات من أجل تحقيق ذلك، كما توفر غانا وجنوب أفريقيا أفضل الممارسات لأفريقيا. من المهم إذن التركيز على هذه الممارسات لضمان تحقيق أهداف ومقاصد رؤية التعدين لأفريقيا.

ط) ينبغي أن تبدأ ملكية رؤية التعدين لأفريقيا بمسؤولية قطرية تكون فيها تنمية الموارد المعدنية مكرسة في السياسة القطرية والأطر القانونية إضافة إلى الاستراتيجيات والخطط والميزانيات الوطنية الأخرى.

ي) يمكن تحقيق الملكية أيضا عبر برامج محددة تدعم ملكية منصفة تتناول: مسائل مشاركة المجتمعات المحلية، المشتريات المحلية، إعادة الاستثمار، الصحة والسلامة في العمل.

ك) مشاركة المجتمعات المحلية باعتبارها من أهم أصحاب المصلحة في سياسات إدارة الموارد المعدنية، والاستثمار.

ل) يكتسي دور مؤسسات البحث الأفريقية أهمية بالغة.

م) من شأن ممارسات إضافة القيمة الصادرة عن بلدان لها تجارب عريقة في القارة أن تساعد على التحكم في منافع الموارد المعدنية.

ن) ضرورة تطوير المهارات المحلية بهدف الحد من التبعية وإحداث فرص العمل وإدماج السكان المحليين في سلسلات تنمية قيمة الموارد المعدنية على أعلى المستويات مع قدر أكبر من المنافع.

س) يمثل إيجاد همزة وصل واضحة المعالم بين التعدين والتنمية الوسيلة الرئيسية لمعالجة مسألة الإثراء، وهو أمر يقتضي قيادة واضحة وملتزمة مع إرادة سياسية.

ع) من شأن وضع مقاييس للتعدين لضمان التعدين المسؤول أن يزيد في مستوى الملكية ويضمن تحمل الشركات مسؤولياتها.

ف) تمكّن إضافة القيمة المدعومة بالتصنيع القائم على السلع الأساسية من توفير فرص العمل للشباب في أفريقيا.

ص) ضرورة إضافة مجتمعات المهجر باعتبارها أحد أصحاب المصلحة الرئيسيين في مبادرات تنمية عمليات التعدين.

26. خلال المناقشات التي أعقبت ذلك، تم تسليط الضوء على المسائل التالية:

أ) التأكد من أن يشمل الإثراء جوانب سياسية واقتصادية، علماً بأن الجوانب السياسية تتناول مسائل الإدارة والشفافية بينما تتعلق الجوانب الاقتصادية بمسائل من قبيل الاحتياجات المالية والبشرية والتكنولوجية.

ب) من الضروري تحسين إدارة إستراتيجيات تنمية الموارد المعدنية بمطابقة الربحية للمستثمرين المتعددي الجنسيات مع الضرائب والمكاسب في العمالة لصالح الاقتصاديات المحلية وذلك للاستفادة الكاملة من استغلال الموارد المعدنية. وبموجب الممارسات الحالية، يقوم المستثمرون الأجانب بتمويل أرباح إلى بلدانهم تتعدى المنافع التي تجنيها المجتمعات المحلية.

ج) تكتسي إضافة القيمة للموارد المعدنية الأفريقية أهمية قصوى بالنسبة لتحقيق نمو شامل من خلال توفير فرص عمل متخصصة أو شبه متخصصة، بما يزيد في عدد الأشخاص المنتمين إلى الطبقة الوسطى وبالتالي النمو الاقتصادي العام من خلال دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

د) يشكل التهرب من دفع الضرائب والتسعير التحويلي وإساءة استعمال الحوافز الضريبية الممنوحة تحديات جوهرية تواجه تحقيق منافع قصوى من الموارد المعدنية، وهذا عنصر آخر يعيق الإثراء والتصنيع.

هـ) بهدف تعزيز الإثراء والملكية في موزمبيق، اعتمدت الحكومة سياسات تنص على أن منح التراخيص يشترط فيه أن يحوز موزمبيقيون حصة تتراوح بين 5 و 20% من مؤسسات التعدين، وإعداد برنامج استراتيجي لتنمية مهارات السكان المحليين في مجال الصناعة الاستخراجية.

و) ثمة انشغال يتمثل في أن تنفيذ رؤية التعدين لأفريقيا قد تتأثر بجهات خارجية تؤثر سلبا في تنفيذ رؤية التعدين لأفريقيا ورؤى التعدين القطرية بما يؤدي بها إلى الفشل .

27. قدم المؤتمر التوصيات التالية:

أ) أن تعمل مفوضية الاتحاد الأفريقي، عند الاقتضاء، مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية على إنشاء فريق تحت إشراف المركز الأفريقي لتنمية الموارد المعدنية لتقديم المشورة وبناء القدرات للحكومات في مجال التفاوض حول العقود وتحديد الضرائب ووضع الخراط الجيولوجية وإنشاء مراكز بيانات، من جملة مسائل أخرى.

ب) إقامة منتدى قاري لتقاسم أفضل الممارسات والخبرات في مجال تنمية وإدارة الموارد المعدنية مع الأخذ في الاعتبار قصص النجاح وتجارب المناصرين.

ج) ينبغي أن تضع مفوضية الاتحاد الأفريقي خارطة طريق وأطرا زمنية واضحة لتنفيذ رؤية التعدين للاتحاد الأفريقي بغية ضمان رصد وتنسيق نجاح الرؤية على نحو ملائم في تحقيق الأهداف المنشودة؛

د) ينبغي أن تنظر الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية في وضع استراتيجيات لضمان مشاركة أصحاب المصلحة وتعاونهم والتنسيق معهم في تنفيذ الرؤية.

البند 5 من جدول الأعمال: بحث تقرير كبار المسؤولين

28. قدم تقرير اجتماع كبار المسؤولين رئيساً اجتماع كبار المسؤولين. وتضمن العرض موجزاً لجميع المناقشات والتوصيات الواردة في التقرير.

29. أحاط الاجتماع علماً بالتقرير وقدم التوصيات التالية تحت كل بند من بنود جدول الأعمال:

مناقشة الموضوع: تعزيز رؤية التعدين لأفريقيا من أجل نهضة أفريقيا: نحو ملكية أوسع

1) إن الدول الأعضاء مشجعة على النظر في إمكانية مطابقة خطط التعدين القطرية الخاصة بها مع رؤية التعدين لأفريقيا مع الأخذ في الاعتبار أطر السياسة الوطنية والإقليمية؛

2) ينبغي أن تتبنى الدول الأعضاء العمليات التشاركية الإقليمية والوطنية التي تجمع أصحاب المصلحة فيما بينهم لضمان الملكية خلال تنفيذ الرؤية؛

3) ينبغي أن تنشئ الدول الأعضاء، كلما اقتضى الأمر ذلك، الآليات اللازمة لضمان الاتساق والتنسيق في السياسات؛

حلقة نقاش حول إدارة الموارد المعدنية

عروض حول إدارة الموارد المعدنية ومشاركة المجموعات المحلية: التجارب القطرية (موزمبيق، مالي)

1) ينبغي أن تنظم مفوضية الاتحاد الأفريقي ورش عمل وطنية وإقليمية للتعلم المتبادل بين الأقران بغية توسيع دائرة المعارف فيما يتعلق بإدارة الموارد المعدنية، بما يشمل التعدين الحرفي والصغير الحجم؛

(2) ينبغي أن تنظم مفوضية الاتحاد الأفريقي ورش عمل لوضع الأدوات التشغيلية اللازمة لتسهيل مطابقة سياسات التعدين والأطر القانونية الوطنية مع رؤية التعدين لأفريقيا. ويكون تطبيق هذه الأدوات اختياريًا على الصعيد الوطني.

عرض حول موازنة توظيف إمكانات الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران لإدارة الموارد المعدنية

(1) ينبغي أن تُجري مفوضية الاتحاد الأفريقي دراسة شاملة تحدّد بوضوح مؤشرات الأداء الرئيسية لتطبيق الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران على الصناعة الاستخراجية؛

(2) ينبغي أن تُجري المفوضية مشاورات إقليمية ووطنية حول توظيف الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران لإدارة الموارد المعدنية في أفريقيا.

مناقشة حول تنفيذ رؤية التعدين لأفريقيا على الصعيد الوطني والإقليمي: حالة رؤى التعدين للبلدان والمجموعات الاقتصادية الإقليمية

(1) ينبغي أن تدعو مفوضية الاتحاد الأفريقي إلى عقد اجتماعات مشتركة تجمع بين وزراء التجارة ووزراء الصناعة والوزراء المسؤولين عن الموارد المعدنية بغية بناء شراكة للموارد المعدنية وضمان إدماج رؤية التعدين لأفريقيا في الخطط والإستراتيجيات الإنمائية الوطنية والإقليمية؛

(2) ينبغي أن تُدرج مفوضية الاتحاد الأفريقي رؤية التعدين لأفريقيا كبنء في جدول أعمال المؤتمر السابع لوزراء المالية والاقتصاد والتخطيط الاقتصادي المشترك بين الاتحاد

الأفريقي ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، المقرر عقده في أبريل 2014 في أبوجا، تحت موضوع "التصنيع من أجل التنمية الشاملة للجميع"؛

بحث خطة أعمال المركز الأفريقي لتنمية الموارد المعدنية

1) أحاط الوزراء علما بخطة أعمال المركز وكلفوا مفوضية الاتحاد الأفريقي بان يأخذ في الاعتبار القضايا المحددة التالية:

أ) أداة تمويل لضمان استمرارية المركز؛

ب) تعميق عمل المركز فيما يتعلق بالروابط ، التنويع، إضافة القيمة والتحول الهيكلي؛

ج) توضيح هيكل رفع التقارير للمركز تمشيا مع عمليات أجهزة صنع السياسة للاتحاد الأفريقي؛

د) ينبغي أن يحدّد بوضوح دور الدول الأعضاء والمركز فيما يتعلق بمشروع المركز.

2) ينبغي أن تمول الدول الأعضاء المركز بغية رفع مستوى مشاركتها في عملياته وتولي ملكية عملياته ونتائجه.

استمرارية المركز والمشاركة فيه

1) ينبغي أن تبحث هيئة المكتب القادمة تقريرا من مفوضية الاتحاد الأفريقي بغية اتخاذ

قرار بشأن ترتيبات استضافة المركز. وينبغي أن تراعي في اعتبارها العروض التي

قدمتها موزمبيق وبلدان أخرى لاستضافة المركز، وكذلك سياسات الاتحاد الأفريقي ذات

الصلة حول ترتيبات الاستضافة؛

2) في انتظار ذلك، سيكون المركز مستضافا في لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا؛

3) ينبغي أن تقدم الدول الأعضاء المعلومات حول وضع تنفيذ رؤية التعدين لأفريقيا بصورة منتظمة؛

4) ينبغي أن تطلب مفوضية الاتحاد الأفريقي إجراء دراسة شاملة حول السيناريوهات البديلة للشكل النهائي للمركز لتقديمها إلى الدورة الرابعة لمؤتمر الاتحاد الأفريقي للوزراء المسؤولين عن تنمية الموارد المعدنية من أجل بحثها واعتمادها ؛

البند 6 من جدول الأعمال: بحث واعتماد الإعلان الوزاري

30. تم بحث واعتماد مشروع الإعلان الوزاري مع التعديلات وهو مرفق كالملاحق 3.

البند 7 من جدول الأعمال: إحاطة حول أجندة 2063 للاتحاد الأفريقي

31. قدم ممثل لمفوضية الاتحاد الأفريقي إحاطة للاجتماع حول أجندة 2063 للاتحاد الأفريقي. وأحاط الاجتماع علما بالعرض وأوصى بما يلي:

1) تقييم أجندة عام 2063 وتحديثها بعد 10 سنوات

2) دمجها في مناهج الجامعات والمدارس

البند 8 من جدول الأعمال: ما يستجد من أعمال

32. لم يتم طرح أية مسألة تحت هذا البند من جدول الأعمال

البند 9 من جدول الأعمال: مكان وموعد انعقاد الدورة العادية الرابعة لمؤتمر الاتحاد الأفريقي للوزراء المسؤولين عن تنمية الموارد المعدنية

33. قدمت زامبيا وزيمبابوي عرضا مشتركا لاستضافة الدورة الاستثنائية الأولى لمؤتمر الاتحاد الأفريقي للوزراء المسؤولين عن تنمية الموارد المعدنية في ليفينغستون/شلالات فكتوريا في موعد سيتم تحديده بعد التشاور.

البند 10 من جدول الأعمال: بحث واعتماد تقرير المؤتمر الوزاري

34. بحث الوزراء تقريرهم واعتمده مع التعديلات

35. بعد ذلك، استرعى ممثل الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية انتباه المؤتمر إلى الممارسات غير القانونية للمملكة المغربية التي تستنزف موارد الثروة الطبيعية للجمهورية الصحراوية. وفي هذا الصدد، التمس الدعم والمناصرة من جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي لوضع حد لمثل هذه الأنشطة.

البند 11 من جدول الأعمال: الإعراب عن الشكر:

36. تلت كلمة الشكر سعادة السيدة ماشوانا جونوليل، وزيرة الموارد الوطنية لسوازيلاند فأعربت عن الامتنان لحكومة وشعب موزمبيق على حسن الضيافة التي حظي بها جميع المندوبين منذ وصولهم إلى مابوتو. وشددت على التنمية الكبيرة التي تشهدها مابوتو وقد خصت بالثناء وزارة التعدين على اللوجستيات التي تم توفيرها.

البند 12 من جدول الأعمال: الجلسة الختامية

37. برئاسة معالي السيد ألبرتو كليمنتينو أنطونيو فاكينيا، رئيس وزراء جمهورية موزمبيق، أقيمت الكلمات التالية خلال الجلسة الختامية :

38. في كلمتها الختامية، أعربت سعادة السيدة فاطمة حرم أسيل، مفوضة التجارة والصناعة للاتحاد الأفريقي عن تقديرها العميق لنوعية المناقشات التي جرت خلال اجتماع كبار المسؤولين والدورة الوزارية وشددت على أهمية الإدارة الحذرة للموارد المعدنية في توطيد النمو الاقتصادي على أساس مستدام وشامل. وفي هذا الصدد، قالت أن إطلاق المركز الأفريقي لتنمية المعادن في مابوتو في 16 ديسمبر 2013 يشكل خطوة هامة في عملية تفعيل رؤية التعدين الأفريقية. كما شكرت شعب وحكومة موزمبيق على كرم الضيافة ومستوى التحضير للمؤتمر الذي يظهر التزاما قويا للبلاد بالنهضة الأفريقية.

39. شكرت الدكتورة إسبيرانسا بياس، وزيرة الموارد المعدنية في موزمبيق زملائها الوزراء على المجيء إلى مابوتو للمشاركة في أعمال الدورة الوزارية من أجل ضمان ملكية واسعة لرؤية التعدين الأفريقية.

40. في كلمته الختامية، شكر معالي السيد ألبرتو كليمنتينو أنطونيو فاكينيا، رئيس وزراء جمهورية موزمبيق المشاركين في الدورات المختلفة على المداولات الغنية جدا من أجل ضمان ملكية أوسع لرؤية التعدين الأفريقية وشدد على تبادل الخبرات التي سمحت بصياغة توصيات عملية لتحفيز النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل اللائق والأفضل للشباب الأفريقيين في مجال معالجة الموارد المعدنية.

41. وأخيرا، أعلن عن الاختتام الرسمي لمؤتمر الاتحاد الأفريقي الثالث للوزراء المسؤولين عن تنمية الموارد المعدنية.

AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي



UNION AFRICAINE
UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone 517 700 Fax: +251-1-517844

مؤتمر الاتحاد الأفريقي للوزراء المسؤولين عن تنمية الموارد المعدنية
الدورة العادية الثالثة
مابوتو، موزمبيق، 13-17، ديسمبر 2013

AU/DTI/CAMMRD-3/DECL/FINAL

الأصل: إنجليزي

إعلان مابوتو
حول تعزيز رؤية التعدين الأفريقية من أجل نهضة إفريقيا:
نحو ملكية أوسع

مشروع إعلان مابوتو

حول تعزيز رؤية التعدين لأفريقيا من أجل نهضة إفريقيا:

نحو ملكية أوسع

نحن وزراء الاتحاد الأفريقي المسؤولين عن تنمية الموارد المعدنية، المجتمعين في الدورة العادية الثالثة لمؤتمرنا يومي 16 و 17 ديسمبر 2013 في مابوتو، موزمبيق

إذ نعرب عن بالغ انشغالنا من عدم مساهمة الموارد المعدنية الوفيرة لأفريقيا حتى الآن بشكل عادل وفعال في تحسين ظروف معيشة شعوبنا؛

وإذ نعرب أيضا عن عميق القلق من تنامي المنافسة والطلب على الموارد المعدنية الخام لأفريقيا وفرض مشروطيات التجارة، وكلاهما من شأنه الحد من الفضاء السياسي للقارة لمواصلة الإثراء المحلي والقيمة المضافة والتصنيع القائم على الموارد؛

وإذ نعي الإمكانيات الهائلة التي تتيحها التنمية المناسبة للموارد المعدنية لدفع أفريقيا نحو التنمية الاجتماعية والاقتصادية ذات القاعدة العريضة وتحقيق أجندة 2063 للاتحاد الأفريقي.

وإذ نشير إلى التزام رؤساء دولنا وحكوماتنا الوارد في إعلانهم الرسمي بمناسبة الذكرى الخمسين لتأسيس منظمة الوحدة الأفريقية/الاتحاد الأفريقي بملكية ثروات الموارد الطبيعية والموارد المعدنية واستخدامها وتنميتها، من خلال إضافة القيمة باعتبارها أساسا لتصنيع القارة؛

وإذ نشير أيضا إلى مقررنا رقم (1) AU/MIN/CAMRMRD/4 الصادر عن الدورة العادية الأولى لمؤتمر الاتحاد الأفريقي للوزراء المسؤولين عن تنمية الموارد المعدنية من 13 إلى 17 أكتوبر

2008 والذي يناشد الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي العمل معا لضمان تعزيز الاتفاقيات الدولية بدلا من تفويض حيز السياسات لأفريقيا لإدماج تنمية الموارد الطبيعية في اقتصاداتها.

وإذ نحيط علما بأنه صيغت خطة أفريقية وفقا لتوجيهات الدورة العادية الرابعة عشرة للمجلس التنفيذي، المنعقدة في فبراير 2009، وأجيزت بموجب المقرر EX.CL/DEC.714(XXI) الصادر في يوليو 2012 والذي دعا أيضا إلى إنشاء مركز لتنمية المعادن؛

وإذ نعرب عن قناعتنا بأنه قد آن الأوان للنهضة الأفريقية، لتستعيد القارة ملكية مواردها الطبيعية وتتفقد رؤية التعدين الأفريقية، بإدارة سليمة وحصيفة، وبحكم رشيد، بهدف جلب قدر أكبر من الفوائد من استغلال الموارد المعدنية لصالح الأجيال الحالية والقادمة مع الحد من الآثار البيئية والاقتصادية الكلية السلبية؛

وإقرارا بأن تنفيذ رؤية التعدين الأفريقية هي مسؤولية مشتركة بين الجهات الفاعلة داخل وخارج الدولة ، بما في ذلك الحكومة والقطاع الخاص، والعمل المنظم بين أصحاب المصلحة الآخرين؛

وإذ نعرب عن تصميمنا على انتهاز الفرص التي يتيحها ارتفاع أسعار السلع وتزايد المنافسة على الموارد المعدنية لأفريقيا بغية تغيير نموذج التنمية للقارة والانتقال من مجرد الاعتماد على استخراج وتصدير الموارد الخام إلى مسار نمو أكثر تحولا؛

بموجب هذا الإعلان؛

1-نتعهد بالوفاء بالتزام رؤساء دولنا وحكوماتنا فيما يتعلق بتنمية الموارد الطبيعية كما تم الإعراب عن ذلك في إعلانهم الرسمي؛

2-نوكد مجددا التزامنا بالتنفيذ الفعال لخطة عمل رؤية التعدين الأفريقية بغية تحقيق أهداف التنمية الصناعية المتسارعة لأفريقيا فضلا عن أجندة 2063 للاتحاد الأفريقي من أجل تغيير حياة الشعوب الأفريقية وإدماج القارة في الاقتصاد العالمي؛

3-نحث الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي على تعميم رؤية التعدين الأفريقية وإدماجها في القوانين الوطنية على الصعيد القطري من خلال عمليات شفافة وتشاركية ذات قاعدة عريضة؛

4-ندعو الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي إلى تعزيز التعلم المتبادل بين الأقران، وتبادل الخبرات في مجال إدارة الموارد المعدنية مع الحد من الآثار البيئية والاقتصادية الكلية السلبية، وتوجيه مفوضية الاتحاد الأفريقي إلى تسهيل مثل هذه المحافل؛

5- ندعو أيضا الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، بالتنسيق من الوزارات المسؤولة عن تنمية الموارد المعدنية، إلى إنشاء أطر مؤسسية شاملة مناسبة تضم الوزارات والجهات المعنية الأخرى لضمان الإدارة المثلى للموارد المعدنية من أجل تنمية عريضة القاعدة؛

6- نحث كذلك الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية على الاستفادة الكاملة من الدعم الاستراتيجي والفني الذي يقدمه المركز الأفريقي لتنمية الموارد المعدنية من أجل تحول تنمية قطاع المعادن في أفريقيا؛

7-نشير إلى خطة أعمال المركز الأفريقي لتنمية الموارد المعدنية، في صيغتها المعدلة؛

8-نحث مفوضية الاتحاد الأفريقي إلى استحداث آلية تمويل لتمكين الدول الأعضاء من تقديم مساهمات مالية من خلال وسائل مختلفة لضمان ملكيتها واستدامتها؛

9-نوافق على إنشاء المركز الأفريقي لتنمية الموارد المعدنية باعتباره مشروعا لمدة عام واحد لتسريع تنفيذ رؤية التعدين الأفريقية؛

10- بعد النظر في خطة عمل المركز الأفريقي لتنمية الموارد المعدنية والإشارة إليها، نفوض بموجب هذا هيئة المكتب ببحث ترتيبات استضافة مشروع المركز الأفريقي لتنمية الموارد المعدنية خلال اجتماعها القادم؛

11- ندعو مفوضية الاتحاد الأفريقي إلى مواصلة تقديم المقترحات لإضفاء الطابع المؤسسي على المركز الأفريقي لتنمية الموارد المعدنية في غضون سنة واحدة؛

12- نطلب إجراء دراسة شاملة حول التصورات البديلة للشكل النهائي للمركز الأفريقي لتنمية الموارد المعدنية للنظر فيها واعتمادها من قبل المؤتمر الإستثنائي الأول للاتحاد الأفريقي للوزراء المسؤولين عن تنمية الموارد المعدنية؛

13- نطلب أيضا من مفوضية الاتحاد الأفريقي ، بالتعاون مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية ووكالة التخطيط والتنسيق للنيباد ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبنك الأفريقي للتنمية وجميع العناصر الفاعلة الأفريقيين، أن تساعد الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي في التعجيل بتنفيذ رؤية التعدين الأفريقية.

ماپوتو، 17 ديسمبر 2013

2014

Report of the 3rd ordinary session of the
AU conference of Ministers responsible
for mineral resources development,
Maputo, Mozambique, 13 – 17
December 2013

African Union

African Union

<http://archives.au.int/handle/123456789/4215>

Downloaded from African Union Common Repository